

موقف الحكومة التركية من حزب العمال الكردستاني (١٩٨٣-١٩٩٣)

بيار مصطفى سيف الدين
المدرس المساعد- جامعة دهوك

المقدمة:

شهدت تركيا في مطلع الثمانينات من القرن الماضي تطورات وأحداثاً هامة نتجت عن تفاعل الظروف والعوامل الداخلية مع المستجدات والأحداث الخارجية -الإقليمية والدولية-، فمن جهة "استعيدت الديمقراطية" بإجراء انتخابات ١٩٨٣، ومن جهة ثانية شهدت الساحة التركية انبعاث ظاهرتين مهمتين، الأولى هي صعود الإسلام السياسي. والثانية بروز القضية الكردية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ تركيا المعاصر. وبالنسبة للأخيرة-موضوع البحث-فان ظاهرة حزب العمال الكردستاني اثبت ان المسألة الكردية تشكل شراً وفجوةً في "النموذج الديمقراطي التركي" بل في مجمل البناء السياسي للدولة التركية المتعددة الثقافات والأعراق. ولهذا فان المسألة الكردية بشكل عام، وتجربة حزب العمال الكردستاني بشكل خاص، بدأت تحظى باهتمام استثنائي من الباحثين والمهتمين بكلا الشأين

التركي والكوردي. لاسيما وان النخبة التركية الحاكمة تصدت للمسألة باعتبارها معنية بالدرجة الأساس بالتحدي الكوردي الذي جاء هذه المرة أدق تنظيمياً وأكثر جرأة وقوة.

يتألف البحث من ثلاثة موضوعات رئيسية، اهتم الأول منها بدراسة الأوضاع العامة في تركيا في مطلع السبعينات وبداية الثمانينات، اذ شهدتا صعود التيارات اليسارية المتزامن مع ظهور الخلايا الأولى من حزب العمال الكوردستاني، الذي قدم نفسه عل شكل "تنظيم يساري يتبنى الأفكار الماركسية".

واستعرض الموضوع الثاني موقف حكومتي اوزال من المسألة الكوردية عموماً، ومن حزب العمال الكوردستاني تحديداً، فمجل الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة التركية في فترة تركوت اوزال *Turgut Ozal*، جعلته يستحق عن جدارة وصفه بـ "مهندس السياسة التركية الجديدة" حيال الكورد وحزب العمال الكوردستاني.

أما الموضوع الثالث والأخير، فاختص ببحث مرحلة هامة من تاريخ تركيا وتاريخ الكورد، فمع تزايد العنف المتبادل بين الطرفين وبلوغه درجة غير مسبوقه، ظهرت في الأفق "بوادر امل" أشارت بإمكانية الخروج من دوامة العنف المتواصلة في كوردستان تركيا، فمع إعلان حزب العمال الكوردستاني الهدنة، وإبدائه قدراً من المرونة في مطالبه، خرجت تركيا على "تقليد أتاتورك" في إنكار "الأخر" الموجود في داخل حدود تركيا، فسمحت لأول مرة للكورد بممارسة بعض من حقوقهم الطبيعية، مثل حق التكلم بلغتهم القومية او النشر بها.

ان الخوض في طبيعة هكذا موضوعات تستوجب البحث في بيانات الطرفين وصحافتهم، والتي توفر مادة أصيلة وغنية بالمعلومات، ولكن تعذر الحصول على ذلك، في الفترة الحالية، جعلت الباحث يستعين بمؤلفات بعض المهتمين والمختصين بالموضوع، وكان على رأس هؤلاء جلال عبد الله معوض ومؤلفه: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، اذ تصنف كتاباته ضمن "الأبحاث الأكاديمية" والعلمية. كما كان لمؤلف ديفيد ماكدوال "تاريخ الاكرد الحديث" مكانة متميزة بين مصادر البحث، كونه كتب عن حزب العمال الكوردستاني وعلاقته بالحكومة التركية بموضوعية وحرفية علمية منسجمة مع متطلبات البحوث الأكاديمية، كما زخر كتابه بالتحليلات التاريخية العميقة.

نظرة في الأوضاع العامة لتركيا في السبعينات ومطلع الثمانينات ونشأة حزب العمال الكردستاني

كانت تركيا منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات تعج بالأفكار والنشاطات الثورية اليسارية ذات الطابع الماركسي، واتخذت الجامعات والمنتديات الفكرية والثقافية التركية آنذاك منبراً لها. هذه الحركة الفكرية والثورية في آن واحد وما رافقها من مناظرات ومناقشات لم تستبعد من تأثيرها الشباب الكوردي. فكان من الطبيعي أن يتم طرح القضية الكوردية على جدول أعمال المناقشات وإن تكون جزءاً مهماً منها وكان من غير الممكن عدم تطبيقها على القومية الكوردية^(١).

وبموازاة تلك التحولات السياسية، يمكن القول بان سياسة تذويب الكورد في المجتمع التركي، تراجعت شيئاً ما، وبموجب دستور عام ١٩٦١^(٢) وسعت نسبياً الحريات والحقوق العامة والشخصية، الأمر الذي شجع النخب الكوردية على المشاركة أكثر في الحياة السياسية من خلال الأحزاب التركية، الملية لجوانب من طموحاتها القومية لا سيما حزب العمال التركي^(٣) الذي تزعمه محمد علي ايببار، وانتشرت المهرجانات والاجتماعات التي تعكس وعياً قومياً كوردياً متزايداً وخصوصاً مع وصول سليمان ديميريل *Suleyman Demirel*^(٤) إلى السلطة في منتصف الستينات، إذ ازدهرت ما سميت فيما بعد بـ"مهرجانات الشرق" و"مواقد الشرق

الثورية"^٥، وقد هدفت جميعاً الى إقناع الحكومة التركية بالاعتراف باللغة الكوردية وباقي الحقوق الثقافية الكوردية^(٦)، وحقبة فأن دعوة حزب العمال التركي، في مؤتمره الرابع المنعقد في تشرين الثاني ١٩٧١، الى الاعتراف "بوجود شعب كوردي يعيش في شرق تركيا"، بمثابة استجابة للنشاطات الكوردية الأخيرة^(٧).

ان انقلاب آذار ١٩٧١^(٨)، لم يخدم نشاطات الكورد السياسية على الرغم من فرض الأحكام العرفية على كوردستان ومنذ بداية الانقلاب واعتقال عدد كبير من أعضاء المنظمات اليسارية^(٩)، إذ عادت حركة الوعي القومي الكوردي للظهور في السبعينات^(١٠)، على أساس يساري واجتماعي، وتداولت شعارات: "النزعة الشرقية" و"الهوية الشرقية"، وقُدِّرت عدد المنظمات الكوردية ذات الميول الانفصالية والاتجاهات الماركسية - اللينينية في السبعينات بأكثر من ١٢ منظمة، كان أكثرها تأثيراً وتنظيماً هو حزب العمال الكوردستاني (PKK)^(١١).

بدأ حزب العمال الكوردستاني، نشاطه سياسياً، بدعوته الى إقامة شكل من أشكال العلاقة الودية مع سائر الحركات والتجمعات والتنظيمات السياسية الكوردية والتركية، وعندما لم تلق الدعوة صدى، بادر الحزب الى خوض غمار تجربة بناء خاصة، وتحدث اوجلان عن بدايات تأسيس الحزب قائلاً: لقد بدأنا النضال في شهر نيسان بكلمتين (كوردستان مستعمرة)...بدأ الحزب نضاله بـ (٥-٦) أشخاص ولكن بحلول عام ١٩٧٨ تشكلت مئات المجموعات في الولايات

في تركيا وانه هو نفسه كوردي^(١٧)، لقد كان الجنرال كنعان أيفيرين^(١٨)، قائد الانقلاب، أكثر وضوحاً في التعبير عن وجهة النظر الحكومية التركية تجاه المسألة الكوردية ومن يمثلها عندما صرح في ١٩٨١ قاتلاً: "أنتفض الأكراد مراراً، وشاروا في عهد الدولة العثمانية وأتاتورك... فعندما يدب الضعف في أوصال الجمهورية التركية يشور الأكراد، فهم يريدون تقسيم تركيا... الأكراد موجودون ولكننا لن نسمح لهم بتقسيم البلاد، فهم لن يتمكنوا من أخذ أي شيء منا، وسنعمل كل ما في وسعنا لكي نجتث هذه المسألة من جذورها"^(١٩).

مهما يكن، وخلال فترة الحكم العسكري ١٩٨٠-١٩٨٣، عبر حزب العمال الكوردستاني عن وجوده بشن غارات متفرقة فقتل بعض الجنود في المناطق الحدودية، هذا فضلاً عن التنسيق مع الأحزاب والمنظمات الكوردستانية على جانبي الحدود مع كل من العراق وإيران وتفاهم معهم على التعاون المتبادل. وقد ردت الحكومة التركية في أيار ١٩٨٣، بقيام قواتها بشن هجمات انتقامية على المنطقة الحدودية حتى داخل الأراضي العراقية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مناطق الحدود العراقية والسورية والإيرانية ساحة رئيسية لنشاطات حزب العمال الكوردستاني، وللقوات التركية في عدة أحيان^(٢٠).

الكوردية، وقد تشكل الحزب أصلاً على أساس ذلك التطور وتشكيل المجموعات في جميع المناطق...^(١١).

عقدت تلك المجموعات اجتماعاً في ديار بكر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨، استمر أربعة أيام، تقرر فيه إعداد البيان التأسيسي لقيام الحزب، وتشكيل اللجنة التحضيرية وتم إعلان الحزب رسمياً خلال شهري شباط-آذار ١٩٧٩ باسم (حزب العمال الكوردستاني - ثارتيا كاركتراني كوردستان) ويعرف اختصاراً بـ (PKK)^(١٢).

ومع تصاعد نشاط القوى اليسارية التركية والكوردية في هذه الفترة، تم تجديد الأحكام العرفية في معظم المناطق الكوردية، وتأسست محاكم عسكرية^(١٣)، وعلى الرغم ذلك استمرت التصفيات الجسدية وقد بلغت حد المذابح، فقد ارتكب أعضاء من حزب الحركة القومي^(١٤)-الفاشي المتطرف- مذابح في مناطق كوردستان تركيا^(١٥).

استمرت فوضى الاغتيالات والاضطراب السياسي في معظم أنحاء تركيا لغاية انقلاب أيلول ١٩٨٠^(١٦)، وباستيلاء الجيش على السلطة، تم زج أكثر من ١٧٠٠٠ كوردي في السجون، وأعلنت حالة الطوارئ، وزيادة صلاحيات حكام المجالس العرفية والتي شملت (١٩) مقاطعة من مجموع ٦٧ مقاطعة تركية بضمنها كافة المقاطعات الكوردية، وكان أي شخص يعاقب لمجرد الاشتباه بأنه كوردي، فعلى سبيل المثال تم اعتقال سيرافين التجي - وزير الاشغال السابق- بسبب تصريحه بأنه "يوجد اكراد

٤٠٠ مقعد في المجلس الوطني التركي، ليشكل أوزال حكومته الأولى والتي استمرت حتى كانون الأول ١٩٨٧ . وليدشن بذلك مرحلة جديدة من العملية السياسية في تركيا^(٢٦).

حكومة اوزال الأولى

(كانون الأول ١٩٨٣-كانون الأول ١٩٨٧)

أعلن أوزال عن برنامج حكومته في خطاب تلاه أمام المجلس الوطني الكبير في ١٩ كانون الأول ١٩٨٣، وتحدث قائلاً: "إن حكومتنا هي حكومة قومية... إن نظريتنا القومية ترمي إلى حماية استقلال الأمة التركية ووحدها وعدم تجزئة البلاد المشروطة في الدستور مسبقاً..."، ووعد في الخطاب نفسه "بخوض نضال دائم وفعال ضد الإرهاب والفوضوية والانفصالية والنزعات المتطرفة"، في إشارة واضحة إلى التعامل مع التنظيمات والأحزاب الكردية وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني^(٢٧).

إن برنامج الحكومة التركية "المدنية" الجديدة، كان بشكل أو بآخر استمراراً لوجهة النظر العسكرية التركية في التعامل مع الحركة الكردية، لذلك كان من الطبيعي أن يغلب طابع العداء والتشنج على العلاقات بين من يمثل الحركة الكردية والسلطة التركية. وضمن نفس السياق، بدأ حزب العمال الكردستاني إستراتيجيته الجديدة في التعامل مع الحكومة التركية في ١٥ آب

لم تكن الحملات العسكرية والاعتقالات السياسية، هي الإجراء الوحيد الذي اتخذته حكومة الانقلابيين في تركيا، بل أصدرت في أيار ١٩٨٣ قانون "المستوطنات القومية" والذي بمقتضاه تم تهجير السكان الكورد من المقاطعات الشرقية إلى المقاطعات الغربية^(٢٨)، وقد فاقم الإجراء الأخير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المشاكل السياسية، للكورد في تركيا، وحفزهم أكثر على الانتماء لحزب العمال الكردستاني الذي ازداد تأثيره ودوره في الولايات الكردية من تركيا، خصوصاً وأن الحكومة التركية لم تكن تبادر مطلقاً إلى إعطاء الأمل للكورد بإمكانية ممارسة هامش من الحرية أو تحسين حياتهم وظروفهم المعيشية والاقتصادية حتى أن نسبة البطالة في مناطقهم قد وصلت ٧٠٪^(٢٩).

الحقبة الاوزالية^(٣٣) : الحكومة التركية

وحزب العمال الكردستاني

(كانون الأول ١٩٨٣ . نيسان ١٩٩٣)

قرر جنرالات تركيا في عام ١٩٨٣ إعادة السلطة مجدداً إلى المدنيين، لذلك تم إجراء انتخابات نيابية عامة في عموم تركيا في ١١/٦/١٩٨٣، وقد أفرزت تلك الانتخابات فوز حزب "الوطن الأم" (ANAP)^(٣٤) بزعامة توركوت أوزال *Turgut Ozal*، وبنسبة 41,5% من إجمالي أصوات الناخبين^(٣٥)، وحصوله على ٢١٢ مقعداً من مجموع

الاجتماعية في كردستان وبوسائل كثيرة^(٣٠). تراوحت بين توزيع المنشورات وتشكيل الخلايا الحزبية السرية الصغيرة، وبين تهريب وتهديد السكان.

كان وقع عمليات حزب العمال الكردستاني كبيراً على الساحة التركية، بين المؤسسة العسكرية والحكومة التركية كذلك، بحيث قام رئيس الجمهورية -كنعان أيفرين- بنفسه بزيارة الى شمدينان، والقى فيها خطاباً قال فيه: " ان هذه الاعمال ما هي الا مؤامرة تحكيها السلطات الاجنبية التي ترمي من ورائها تقسيم تركيا من خلال بعض الخونة الذين فروا الى خارج تركيا الذين يتعاونون مع السلطات الاجنبية ويتوهمون انهم يستطيعون إعادة تركيا الى الاوضاع التي سبقت انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، ولكننا نعلن من هنا بأن دولتنا قوية ولن نستسلم لعصابات الأرهابيين"^(٣١).

اتخذت الحكومة التركية سلسلة من الإجراءات السريعة والحازمة تجاه الصعود الجديد والكبير للحركة الكردية، المتمثل بحزب العمال الكردستاني بهدف كبح جماحه ومنع خروج تحركاته عن السيطرة، وقد أستثنى التفاوض والحوار مع قيادات الحزب المذكور من تلك الاجراءات والأساليب الحكومية الجديدة القديمة .

١٩٨٤، بالقيام بأول حركة مسلحة مشتركة على شكل هجوم على مدن شيرناخ وأروخ وشيروان (في ولاية سيرت) وقصبة شمدينلي في ولاية هكاري، وسميت العملية "أطلق واهرب" ووزعوا منشورات حملت عبارة "انهم لم يقضوا علينا"^(٣٢). وقد قتل حزب العمال الكردستاني في هذا الهجوم وفي هجوم آخر أعقبه في تشرين الأول ١٩٨٤ عدداً من قوات الأمن التركية بينهم ثلاثة أعضاء من وحدة مسئولة عن حماية الرئيس التركي كنعان أيفرين في يوكسكوكا . ثم نصب كميناً قتل فيه ثمانية من الجنود في ضوكرضة وهكاري. وبلغ تحدي حزب العمال مرحلة خطيرة في ربيع عام ١٩٨٥ حينما تمكن من خوض معركة كبيرة ضد الجيش التركي في سويرك والتي قُتل فيها ٦٠ شخصاً من الطرفين. وفي شهر آب من عام ١٩٨٥ بلغ عدد القتلى في المواجهات بين الحكومة وحزب العمال ٢٠٠ شخص في حوالي ٧٠ حادثة. وكان هذا رداً على ادعاءات كبار الضباط الأتراك ووحدات المخابرات في الأركان العامة الذين ادعوا "أنهم قادرين على القضاء على الانفصاليين بشكل فعال"^(٣٣).

ومنذ ذلك الوقت بقى حزب العمال الكردستاني يشكل تحدياً دائماً لسلطة الحكومة التركية، وعبر عن ذلك التحدي بقيامه بعمليات تراوحت بين الهجوم على ثكنات الجنود وقتل الجنود والشرطة، ومن يتعاون معهم وبين الدعوة الى عقيدة متحررة من القيم الاجتماعية والدين والى الثورة

حكومة اوزال الثانية

كانون الأول ١٩٨٧ تشرين الثاني ١٩٨٩

ان تعامل ووجهه نظر القائمين على القرار السياسي في تركيا لم تتغير بتغير الحكومات او بأنتهاء فترة حكومة اوزال الأولى في كانون الاول ١٩٨٧، بل كان التعامل مع الحركة الكوردية في فترة حكومة اوزال الثانية (كانون الاول ١٩٨٧ - تشرين الثاني ١٩٨٩)^(٣٢) امتداداً لسياسة حكومته الاولى، حتى ان اوزال ذهب في تعامله - خلال فترة حكومته الثانية- الى ابعد ما كان عليه خلال ترأسه لحكومته الاولى، في التعامل مع الواقع الذي خلقه حزب العمال الكوردستاني في جنوب شرق البلاد، عندما لجأ الى سياسة، قديمة- جديدة، وهي سياسة التهجير الجماعي وطبقها على نطاق واسع في مدن وقرى جنوب شرقي تركيا حيث الغالبية العظمى من الكورد^(٣٣).

واختلفت وتنوعت أساليب الحكومة التركية في التعامل مع الحركة المسلحة التي قادها حزب العمال الكوردستاني منذ منتصف آب ١٩٨٤، ولكن ما يمكن ملاحظته، وبشكل واضح هنا، هو انها عكست طابعاً أمنياً عسكرياً يعبر عن الايديولوجيا الرسمية (القومية التركية) في تعاملها مع الواقع الكوردي الجديد المتمثل في حزب العمال الكوردستاني، فقد كان شعارها المعلن "حل المشكلة من خلال استئصال جذور الإرهاب وقطع دابر الاشقياء عن طريق القوة العسكرية"^(٣٤).

ان أول رد فعل مباشر وآني للحكومة التركية على عملية حزب العمال الأخيرة(اي عمليات آب ١٩٨٥) وما أعقبها، هو قيام الجيش السابع المتمركز في ديار بكر، بعملية عسكرية واسعة، قامت خلالها بتمشيط المناطق الجبلية الواقعة في مثلث هكاري-سيرت-ماردين، والتوغل الى داخل الاراضي الايرانية والعراقية لمسافة ٢٢ كم، بعد موافقة الحكومتين وإخطارهما بذلك^(٣٥). وقد أطلق على العملية اسم "عملية الشمس"^(٣٦). وقد شاركت مختلف أصناف الجيش التركي في العملية فضلاً عن قوى الأمن الداخلي والمخابرات، كما استخدمت المروحيات على نطاق واسع في العمليات. وقدردت المصادر التركية الرسمية قتلى حزب العمال بعد انتهاء العملية بـ (٥٤) مقاتلاً، كما تمت محاكمة ٨٤ شخصاً منهم محاكمة عسكرية في ديار بكر، واحتجاز ٦٧٢ آخر بتهمة مساعدة وأيواء اعضاء من حزب العمال الكوردستاني. فيما قتل ٢٩ عنصراً من قوات الأمن التركية، ويمكن القول بأن العملية التركية تلك، شكلت نموذجاً، وعرفاً سرت عليه الحكومات التركية في التعامل مع حزب العمال حتى الوقت الحاضر^(٣٧).

وبلغت الحملة العسكرية التركية ذروتها في العام ١٩٨٨، عندما تعهد الجنرال إسماعيل سةلقن، القائد العسكري لمنطقة الأحكام العرفية، بإخماد حركة حزب العمال الكوردستاني خلال ٨٤ يوماً، في شتاء ١٩٨٨، ولكن نتيجة حملته كانت الفشل

أولت حكومة أوزال التنظيم الجديد أهمية بالغة، فرصت لهم رواتب سخية، وأعفى الكثير من رؤساء العشائر والمدنيين في جرائم قتل وفارين من العقوبة شرط انضمامهم الى حراس القرى، وتراوح عدد هؤلاء في عام ١٩٩٣ بين ٤٠ و ٥٠ الفاً، يتقاضون رواتب شهرية من الدولة تقارب ملياراً ومئتي مليون دولار سنوياً تدفع الى رؤساء العشائر الذين يتولون توزيعها على اتباعهم بعد استقطاع حصة كبيرة لأنفسهم^(٤٠).

ما لبث تنظيم حراس القرى التي استخدمها أوزال لدعم الحرب على حزب العمال الكردستاني ان تطور ليغدوا عقبة أخرى من العقبات التي تقف في طريق معالجة الوضع، وقد توصل هاينتس كرامر في هذا السياق، الى ان "عملية تسليح عشرات الآلاف من الأكراد في أرياف جنوب شرق البلاد من قبل الدولة جعلت هؤلاء الكورد معتمدين على المعاشات التي يحصلون عليها من الدولة، وبما ان أي إنهاء لحالة الطوارئ سيكون مرافقاً بجل تنظيم حراس القرى، فإن الدولة التركية ستكون ملزمة بتوفير مصادر دخل أخرى لهؤلاء الحراس"^(٤١). ويعني هذا عملياً مشاكل اجتماعية واقتصادية ثم سياسية جديدة.

وضمن سياق الحرب على حزب العمال الكردستاني قدم أوزال وفور تكليفه بتشكيل حكومته الثانية (كانون الأول ١٩٨٧- تشرين الثاني ١٩٨٩) مشروعاً سمي "مشروع أوزال"

الذريع، اذ استمرت المعارك لأكثر من ستة أشهر دون ان يجرز اي انتصار يستحق الذكر، وفقد أكثر من ٦٩ جندياً، كما فقد وظيفته العسكرية إذ عين في وظيفة إدارية في أنقرة، وسلمت قيادة المنطقة الى الجنرال حكمت كوكال . واعترف محافظ المنطقة التي جرت فيها العمليات بأن "الحكومة لا تزال غير مسيطرة على منطقة بوتان التي أعلنها حزب العمال الكردستاني منطقة كوردية محررة في تركيا..."^(٣٨).

في ظل التحدي الصعب الذي واجهته المؤسسة العسكرية التركية في التعامل مع حزب العمال الكردستاني، قررت حكومة أوزال اللجوء الى وسيلة جديدة لتخفيف الضغط على الجيش وقوات الأمن التركية القائمة على محاربة حزب العمال، وكان الاجراء هو تشريع قانون "حراس القرى" في نيسان ١٩٨٥ والذي أقر بموجبه تزويد مؤيديها من رؤساء العشائر وسكان القرى المحليين بالسلاح، لمحاربة عناصر حزب العمال الكردستاني، ويرى ماكدوال في الإجراء التركي "نسخة مكررة من مؤسسة فرسان الحميدية، التي أوجدها السلطان عبد الحميد الثاني لمواجهة أعداءه وخصومه الداخليين"^(٣٩). وهذا يشبه حقيقةً سياسة العراق بتشكيل وحدات من (المجوش) المتحالفة مع الحكومة العراقية لضرب ومحاربة إخوانهم الكورد من المناضلين المطالبين بحريتهم وحقوقهم على أرضهم.

الأناضول من السكان وذلك "بالإخلاء التدريجي للتجمعات السكنية الصغيرة"، بهدف قطع طرق الإمداد عن عناصر حزب العمال الكوردستاني وحرمانهم من قواعد "غير مثيرة للشبهات"، للاختباء والتمويه والتموين. وكانت الخطة تقضي بأن تستمر عملية التفريغ التدريجي لمناطق الجنوب الشرقي الجبلية الى ان يقتصر عدد المتبقين فيها على اثنين او ثلاث ملايين فقط، على ان يتم التهجير بطريقة منظمة ترتبط بخطة توزيعهم بصورة متوازنة على مناطق الغرب التركي حتى لا يتجمعوا في أحياء ومناطق متقاربة في المدن نفسها مثل أدنه وميرسين وأنتاليا واسطنبول^(٤٩).

كان الخاسر الوحيد والأكبر من تداعيات تطبيق خطة افراغ المنطقة من سكانها الكورد العزل، فقد وصل عدد القرى المهجرة في نهاية ١٩٨٩ الى أكثر من ٤٠٠، وتصاعدت العملية في السنوات الثلاث التالية، حيث جرت عمليات التدمير والأجلاء القسري في مختلف المناطق الكوردية، ليصل الى أكثر من ٢٠٠٠ قرية مدمرة بحلول نهاية عام ١٩٩٤ وتشريد أكثر من ٧٥٠ الفاً من السكان^(٥٠). ان سياسة التهجير التي عبر عنها رئيس أركان الجيش التركي دوغان غوريش "بتجفيف البحر ثم الامساك بالسمكة" أثارت استياءً وأدانة واسعة بين النخبة التركية، فمثلاً أدان الروائي (الكوردي) التركي المشهور يشار كمال "قيام السلطة التركية بحرق القرى

يقضي بتكثيف الإجراءات القسرية في التعامل مع "الواقع الكوردي" والتأكيد على الحل العسكري في التعامل مع حزب العمال الكوردستاني^(٤٢). فتم تمديد وتجديد قانون الأحكام العرفية في ولايات هكاري - سيرت - ماردين - ديار بكر - بتليس - موش - وان - ينيكول - اديامين - الازيغ - تونجلي (ديرسم)^(٤٣). وأعطيت صلاحيات واسعة وجديدة لولاة المناطق الكوردية التي يسري فيها قانون الأحكام العرفية، وتقرر دمج الولايات السابقة ذكرها في إقليم يسمى "إقليم حالة الطوارئ" يتولى شؤونه محافظ خاص^(٤٤). وتمت إقامة محاكم خاصة تنظر في قضايا الأحكام العرفية وبصلاحيات محاكم أمن الدولة. وجرى رفع عدد القوات المسلحة في المنطقة إلى ثلاث فرق عسكرية مركزها ديار بكر، فضلاً عن لواء من المندرمة وست طائرات حربية والعديد من الآليات العسكرية، و ١٧ الف عنصر من حراس القرى^(٤٥). وتضمنت خطة أوزال الجديدة تقديم مكافآت مجزية وتشجيعية للعاملين في الاجهزة الأمنية العاملين في المنطقة المعنية^(٤٦). كما تقرر اعتماد التكنولوجيا المتقدمة لمواجهة عمليات التسلل التي يقوم بها عناصر من حزب العمال عبر الحدود وذلك بأقامة شبكة من الاسلاك الشائكة وأجهزة الرادار المتقدمة على طول حدودها مع سوريا وتعزيزها بنظام أذار مبكر^(٤٧)، اضافة الى تمديد الأحكام العرفية في المنطقة الكوردية التي أعلنت منذ العام ١٩٧١^(٤٨).

ان أخطر جوانب "مشروع أوزال" وأكثرها اثاراً للجدل والإدانة، كانت خطة إفراغ جنوب شرق

التعامل مع حزب العمال الكوردستاني، فبالرغم من ان انقلابي (أيلول ١٩٨٠) دشنوا الطرح بإدخال مادة في دستور ١٩٨٢ تقول "بالزامية التعليم الديني في المدارس"^(٥٤)، فأن حكومة أوزال وأجهزتها الأمنية والمخابراتية أبدعتا في توظيف ذلك الطرح، وذلك عندما تبنت الاستخبارات التركية، تدريباً ومساعدة ودعمًا، "حزب الله التركي"^(٥٥) لمواجهة "ملحدي وماركسيي" حزب العمال الكوردستاني فقد مارس ذلك التنظيم وجماعتيه، "منزل وعلم"، عمليات منظمة ضد كوادر حزب العمال الكوردستاني في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، وبأشراف مسؤول المخابرات التركي "فورقوت أيكين". إذ أصبح الحزب أداة بيد الدولة تحت غطاء "حزب الله". وقدرت ضحايا حزب العمال الكوردستاني على يد التنظيم بحوالي ٥٠٠ عضو^(٥٦).

تدريجياً اختزلت الحكومة التركية الواقع والمشاكل السياسية والثقافية والاجتماعية في منطقة جنوب شرق الأناضول حيث الغالبية من الكورد، في "إرهاب حزب العمال الكوردستاني" لذلك أصدرت مجموعة من القرارات امتداداً وتكملة لتلك التي أقرها وأصدرها الانقلابيون في دستور عام ١٩٨٢. فبعد ان منعت حتى الأغاني الكوردية الفلكورية، بدعوى استخدامها لأغراض عرقية وانفصالية، والاقتصار على الغناء باللغة

الآمنة وإعلان الحرب على الشعب الكوردي الأعلز"، وردّ على رئيس أركان الجيش التركي متهمكماً: "ربما تستطيع أنقرة تجفيف البحر، لكنها لن تنجح في اصطياد الأسماك"^(٥٧). وبغض النظر عن تداعيات تصريحات يشار كمال الداخلية فإنها "وجهت لطمه قوية، تعادل عشرات الحملات الإعلامية، الى صورة تركيا لدى العالم الحر"^(٥٨).

في ظل "مشروع أوزال" تأزمت ظروف الحياة وازدادت سوءاً في جنوب شرق البلاد، إذ ازداد القمع في مجال الحريات الشخصية، فقد اعتقلت الحكومة المئات من سكان القرى غير المنخرطين في صفوف الأمن او حراس القرى، وأتهموهم بتقديم الطعام والمأوى لعناصر حزب العمال الكوردستاني، او التستر عليهم او حتى عدم أخبار الحكومة بتحركاتهم، واجبروا، في حالات كثيرة، على الاعتراف بتقديم المساعدة لحزب العمال الكوردستاني. وازدادت عمليات التعذيب والإيذاء الجسدي للمواطنين، وهناك إحصائية تركية رسمية تذكر ان عدد السجناء الذين توفوا في سجن ديار بكر وحده بلغ ٣٢ سجيناً، ونشرت تقارير رسمية أخرى في نهاية عام ١٩٨٩، تحدثت بأسهاب عن الوحشية المتزايدة للجيش وعن مقابر جماعية في سيرت وأماكن أخرى، يُعتقد بان المفقودين دفنوا فيها^(٥٩).

كان استخدام "الطرح التركي - الإسلامي" أسلوباً آخرًا لجأت اليه الحكومة التركية في

محاولات التهذئة والحوار المفتوح بين أوزال،**رئيس الجمهورية التركية، وحزب العمال****الكوردستاني****تشرين الأول ١٩٨٩ - نيسان ١٩٩٣**

انتقل أوزال في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٩ من رئاسة الحكومة الى رئاسة الدولة^(٥٧)، ليزداد مع هذا الانتقال "دوره المحوري في رسم السياسة التركية"^(٥٨) بصورة عامة، لاسيما تجاه الحركة الكوردية وحزب العمال الكوردستاني، اذ صرح فور تسلمه المنصب الجديد، قائلاً: "ان تركيا ستستمر في اقتلاع الإرهابيين الانفصاليين الأكراد وتتعبهم اينما ذهبوا" وأضاف "لن نخفف ضغوطنا على المتمردين، واذا لزم الامر ستطيل ايدي تركيا لتصل إليهم في محابنهم"^(٥٩).

بالتزامن مع تقلد أوزال رئاسة الجمهورية، وتوضيحه لموقفه من حزب العمال الكوردستاني، ومع استمرار ممارسات وتصرفات السلطات التركية ضد الكورد في جنوب شرق الأناضول، كانت شعبية وقوة حزب العمال الكوردستاني ترتفعان بصورة كبيرة، وقد عبر احد النواب في المجلس الوطني الكبير عن هذه الحقيقة عندما سئل عن رأيه حول نتائج السياسة التركية اذ قال "حينما تولى العسكر السلطة في عام ١٩٨٠ كان الأكراد سعداء، ولكن عندئذ بدأ العسكر يصبون اسوء من الارهابيين، فأصبح الآن حوالي ٤٠% من القرويين في المنطقة الحدودية يدعمون الارهابيين"^(٦٠). كما أعلن قائمقام نصيبين بأن "٩٥% من سكان المدينة كانوا سعداء بدعم حزب العمال

التركية فقط، أصدرت حكومة أوزال القانون ١٠٨٧ والذي نص على ان "كل اسم يتعارض مع الأخلاق والتقاليد والثقافة القومية ويشكل اهانة للجمهورية لا يمكن تسجيله بشكل قانوني في شهادات الولادة"^(٥٧) وبحلول عام ١٩٨٦ تم تغيير اسم ٢٨٤٢ قرية من أصل ٣٥٢٤ من قرى اديمان وغازي عنتاب وأورفة وماردين وسيرت وديار بكر نحو الهوية الكوردية، ولم يكن بإمكان اي كوردي تجاهل ما كان يجري^(٥٨).

مهما يكن وبالحصلة فإن "مشروع أوزال" مثل الاتجاه القديم والتقليدي العسكري في التعامل مع "الواقع الكوردي"، ذلك الاتجاه الذي يرفض الوجود العنصري أو الثقافي الكوردي ونظرت الى عناصر حزب العمال الكوردستاني ونشاطاتهم باعتبارهم مجرد أشقياء وقطاع طرق، او انهم في أحوال أخرى انفصاليون^(٥٩). ولم تكن سياسة توركوت أوزال إلا تجسيدا لسياسة أسلافه تجاه القضية الكوردية، فقد كان القرار النهائي والحاسم، فيما يخص امن البلاد ومصالحه العليا، بيد "الجنرالات" الذين كانوا يديرون السلطة خلف الستار عبر نفوذهم القوي في "مجلس الأمن القومي"^(٦٠). لذلك لم يحدث تغيير جذري في التعامل مع "الواقع الكوردي" طيلة فترة ترأسه لحكومتين متتاليتين.

الآن^(٧٠)، ولكنه أضاف بأنه "يؤيد الحل السياسي لقضية كرد تركيا، ولكن الرئيس أوزال غير مقتنع بالحل السلمي للقضية الكردية، وأنه يعمل من خلال أوامر قادة الجيش التركي... " وأعلن بأن "تهرب الأتراك من المباحثات لن يبق لنا سوى خيار الاستمرار في العمليات العسكرية... وهو بديل الجهود السياسية التي يتجاهلها الأتراك"^(٧١).

مع مجئ حكومة ديميريل الائتلافية في تشرين الأول ١٩٩١^(٧٢)، وجه أوجلان "دعوة حوار مفتوح" إلى الحكومة الجديدة، كما أعلن عن نيته إعلان هدنة في جنوب شرق الأناضول "لإعطاء فرصة للحكومة الجديدة لتدرس موقفها" وهدد في حال لم تلق دعوته استجابة بنقل الأعمال المسلحة إلى المدن التركية "حيث سيكون هناك هدر كبير للدماء..."^(٧٣).

ان مطالب أوجلان كانت مستحيلة التحقيق من وجهة نظر المؤسسة الحاكمة في تركيا، وقد عبر عن ذلك أوزال عندما رد على دعوة أوجلان قائلاً: "ان ربيع الأكراد سيكون دامياً وليس كما يشتهي زعيم حزب العمال الكردستاني الذي وعد ان يجعل من عام ١٩٩٢ عاماً اسود للحكم التركي"^(٧٤).

بالرغم من تصريح أوزال المتشدد، فإنه كان في موقف حرج، وبحسب اعتقاد ماكدوال فإنه "وقع بين نارين: نار ضباط الجيش المطالبون بإلحاق الهزيمة بحزب العمال الكردستاني من جهة وبين نار الحاجة إلى استرضاء الـ ١٢ مليون كوردي الساخطين على الجمهورية"^(٧٥).

الكوردستاني الذي أعلن تخليه عن هجماته ضد المدنيين نهاية عام ١٩٩٠^(٧٥)، وقد دفعت هذه النجاحات حزب العمال إلى تنظيم تظاهرات علنية لمؤيديه ومنذ العام ١٩٩٠، وكذلك الدعوة لإضرابات عامة وإلى إطلاق حملات الدعاية العلنية، الأمر الذي كان غالباً ما يدفع القوات التركية إلى القيام بأعمال انتقامية وحشية^(٧٦).

في مستهل عام ١٩٩١ شهدت المنطقة وتركيا من ضمنها، تطوراً خطيراً جراء قيام العراق بغزو الكويت، إذ لجأ حوالي نصف مليون كوردي من كردستان العراق إلى داخل الحدود التركية هرباً من بطش القوات العراقية، لتصبح تركيا محط اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام العالمي، وقد تزامن ذلك مع تصريحات لمسعود يلماز - زعيم اليمين التركي (حزب الطريق الصحيح)، وقبل ان يعين رئيساً للوزراء بفترة قصيرة، أعلن فيها بأن اللغة الكردية يجب ان تصبح اللغة الرسمية الثانية في تركيا، كما أعلن أوزال قبوله فكرة إقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي في كردستان العراق^(٧٧)، وأعلن في كانون الثاني ١٩٩١ رفع القيود عن اللغة والثقافة الكردية^(٧٨)، وبدأ يسوق لفكرته التي أسمتها الاوساط التركية (خريطة أوزال الكونفدرالية)^(٧٩).

رحب عبدالله أوجلان، بحذر، بأي تحرك سياسي من جانب الحكومة التركية، وصرح ناطق باسم حزبه: بأن الحزب قد يقبل محل فيدرالي داخل تركيا. كما أعلن أوجلان بأن مسألة الانفصال عن تركيا غير قائمة

في ظل "حرب التصريحات" النارية المتبادلة، أطل الزعيم الكوردي العراقي جلال طالباني على الصحفيين والرأي العام، معلناً عن وجود محاولة جادة للحوار بين الطرفين التركي وحزب العمال الكوردستاني للحوار، وأنه نفسه قائم على الوساطة بين الطرفين، وذكر بأنه أفتتح أوجلان بإعلان أول وقف لإطلاق النار في ١٧ آذار ١٩٩٣ ومن جانب واحد^(٧٦).

ان تفاصيل الصفقة والحوار والمفاوضات، لا تزال يشوبها الكثير من الغموض والتناقض، وكذلك التخمين والتضارب في نقل التفاصيل، ولكن ما يمكن ان نؤكد هنا، وباعتماد على تصريحات طالباني، فان أوزال تحمس للفكرة وأعرب عن تصميمه في إيجاد حل سياسي وسلمي للمسألة الكوردية^(٧٧).

وفي حادث(مفاجئ) وأشبه بالدراما توفى أوزال في ١٧ نيسان ١٩٩٣ وأنتخب ديميريل رئيساً للجمهورية في أيار ١٩٩٣، تولت تانسو تشيللر^(٧٨) رئاسة حزب "الطريق الصحيح" والحكومة الائتلافية في ٢٥ حزيران ١٩٩٣^(٧٩)، وكان ذلك اعلناً" بوأد مشروع الحوار فور ولادته"، فقد استأنف المسؤولون الأتراك إجراءاتهم العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكوردستاني الذين قاموا من جانبهم بقتل ٣٥ جندياً تركياً ذاهبين في اجازة في مدينة بنغول، وكان الإجراء يعني انهياراً عملياً للهدنة والتهدئة والحوار^(٨٠).

الخاتمة

يؤلف الكورد، ومنذ أقدم العصور، مكوناً أساسياً من شعوب الشرق الأوسط، كونه وجد على البقعة الجغرافية المسماة كوردستان، ولعب دوراً لا يستهان به في تشكل تاريخ المنطقة، ولكن الأحداث الجسام التي شهدتها الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من قيام كيانات قومية للشعوب الموجودة في المنطقة، وحرمان الشعب الكوردي من ذلك الحق، وتوزيعهم جغرافياً، مع أراضيهم، على حدود الدول المتشكلة حديثاً، أفرز واقعاً جديداً" اذ عومل منها معاملة الدخلاء والغرباء عن المنطقة، وقد تفوقت تركيا "بامتياز" على جيرانها في سوء معاملة مواطنيها من الكورد، بل يمكن ان يُعد القرن العشرين بالنسبة للكورد في تركيا قرن "التجاهل والإنكار وهدر الحقوق والدماء". ان طبيعة تعامل الحكومات التركية المتعاقبة، ومنذ تأسيس الجمهورية، أفرز تبعات ونتائج خطيرة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً... فـ "تقليد الإنكار والتجاهل المتواصل" من الدولة لكل ما هو كوردي احدث شروخاً وفوارقاً واضحة بين البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية... للمناطق الغربية من البلاد-التركية- وبين مناطق جنوب شرق الأناضول- الكوردية- وهو شئ يمكن ان يلاحظه أي زائر عادي لتركيا. جعل هذا التناقض المناطق الكوردية بيئة

ملموساً على الارض. وبالنسبة للأمر الثاني، فانه نقل رسالة وصورة واضحتين "للمنموذج التركي" من الديمقراطية وقيم ومبادئ حقوق الإنسان، إلى العالم "الحر" والاتحاد الأوربي "حلم تركيا الثمين". وعلى الصعيد الداخلي كانت محصلة تلك السياسة ازدياد شعبية حزب العمال بين الكورد، هذا عدا تكاليف الحرب "الكارثية" على الاقتصاد التركي ومشاريع الاستثمار، اذ تشير الارقام التي نشرت اواخر عام ١٩٩٣ الى ان الدولة أنفقت خلال ذلك العام على ما تسميه "الحرب ضد الارهاب" ما مجموعه ثمانية مليارات دولار^(٨١).

ومن جهة ثانية، فان "عنف" حزب العمال المتزايد افقده كل تعاطف دولي، فقد لجأ الى استخدام العنف في حالات كثيرة "غير مبررة"، وفي حالة "أصحاب قضايا الشعوب العادلة" تسعى الأحزاب او الأطراف المتبينة لها الى كسب التعاطف الدولي، لاستحصال الحقوق والدعم في المحافل الدولية، وفي حالة حزب العمال فان سياسته وتصرفاته صنفته دولياً ضمن "الحركات الإرهابية"، وهذا يعني محاربتها دولياً وليس دعمها.

وبالحصول فان المسالة الكوردية في تركيا تبقى اكبر من مسالة "ارهاب" حزب العمال الكوردستاني، او مشكلة تخلف اقتصادي-اجتماعي، انها مشكلة ذات علاقة ببنية النظام والدولة التركيين، وذات علاقة بدولة "متعددة الأعراق

مناسبة لقيام الحركات والتنظيمات المناوئة للدولة التركية، ومن بينها حزب العمال الكوردستاني. وشكلت سياسة توركوت اوزال تجسيدا لوجهة النظر العسكرية التركية التقليدية. لذلك لم يحدث تغيير جذري في التعامل مع "الواقع الكوردي" طيلة فترة ترأسه لحكومتين متتاليتين وتسلمه رئاسة الدولة (١٩٨٣-١٩٩٣)، وحتى تحركه "الخجول" في نهاية عام ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣ جاء ليلبي متطلبات فترة معينة وظرف إقليمي-خارجي مؤقت.

وفي الوقت الذي اثبت حزب العمال الكوردستاني وجوده على حساب باقي التنظيمات والأحزاب الكوردستانية-تركية، فان اوزال نفسه-وكادره الحكومي-اختزل المسالة الكوردية، بتعقيدها التاريخية، في "عنف حزب العمال وإرهابه" فلم يفرق في معاملته بين "المقاتلين" من أعضاء حزب العمال، وبين سكان "جنوب شرق الأناضول" من الكورد العزل. ولم يدخر جهداً في محاولة "اجتثاثهم" من مواطنهم التاريخية.

استحدث اوزال أساليب جديدة في القتال ضد حزب العمال الكوردستاني، من بينها "مؤسسة حراس القرى" وسياسة التهجير الجماعي للسكان الكورد، وكانت النتيجة عكسية في كلتا الحالتين، فبالنسبة للاولى فانها شكلت عبئاً مالياً كبيراً على ميزانية الدولة، كما خلقت مشاكل اجتماعية خطيرة وأوجدت حزازات عشائرية وقبلية مستديمة اسهمت الى حد كبير في ابقاء القضية الكوردية واقعاً

الدراسات الكهربائية، وأرسل الى الولايات المتحدة للتخصص في السدود والكهربية، بعد عودته عين مسئولاً على إنشاء سد سيحان عام ١٩٥٢، ثم حصل على منحة أمريكية للدراسة مجدداً في الولايات المتحدة، ليعود بتفوق الى تركيا ويتسلم منصب المدير العام لشئون المياه. دخل ديميريل المعتزك السياسي عام ١٩٦٢، بانتسابه الى حزب العدالة، ثم تدرج بسرعة في تقلد مناصب الحزب المذكور حتى تسلم في ١٩٦٨ رئاسته. تقلد ديميريل المناصب السياسية الحكومية منذ ١٩٦٥ عندما عين نائباً عن اسبارطة في البرلمان، ثم تولى رئاسة الحكومة ست مرات منذ منتصف الستينيات وحتى ١٩٨٠، وأقصى مرتين منها على يد العسكر في انقلابي آذار ١٩٧١ و أيلول ١٩٨٠. شكل ديميريل حكومته السابعة في ١٩٩١، ثم انتخب رئيساً للجمهورية في ايار ١٩٩٣، اثر وفاة اوزال المفاجئ، وبقي في منصبه حتى العام ٢٠٠٠. ينظر: الموقع الالكتروني الحكومي التركي على العنوان التالي:

www.cankaya.gov.tr/eng_html/demirel.htm

١.

٥- محمد نور الدين، حجاب و حراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠٩.

٦- المصدر نفسه، ص ١٠٨.

٧- ينظر: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة

والثقافات"، مشكلة تستوجب حلاً سياسياً سلمياً عقلاً و عصبياً ديمقراطياً.

المصادر والهوامش

١- عبد الفتاح يحيى، حزب العمال الكردستاني في تركيا: نشأته وتطوره، بحث منشور ضمن كتاب: القضية الكوردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٤، ص ١١٩.

٢- استدعت اللجنة الوطنية، القائمة على سلطة الانقلاب، فريق من أساتذة القانون في جامعة اسطنبول من اجل وضع مسودة دستور جديد، اتسم بالبرالية والسماح بالحريات السياسية نسبياً، وقد انجز وطرح على الاستفتاء الشعبي في تموز ١٩٦٠، فحظي بموافقة الشعب. ينظر: عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠، في: إبراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٥٢.

٣- تأسس في شباط ١٩٦١ تحت قيادة محمد علي قيدرار، وضمت عضويته عدداً من القادة الماركسيين

والنقائبيين. ويعتبر الحزب تحالفاً بين عمال الصناعة والزراعة المثقفين وبعض صغار الملاك وأصحاب المهن الحرة. إبراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص ١٧٠.

٤- مواليد اسبارطة ١٩٢٤، أكمل الجامعة التقنية في اسطنبول، وبدأ حياته العلمية مهندساً في إدارة

- الجامعات قادها حزب الحركة، كما طالت اعتداءاتهم بعض السفارات الأجنبية. وبدأت في كانون الثاني ١٩٧١ حرب العصابات وجرت عمليات سطو على البنوك. ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٤.
- ١٥- إبراهيم الداوقوي، اكراد تركيا، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢٧٢.
- ١٦- تفاصيل الانقلاب في: فلاديمير ايفانوفيتش دانييلوف، المصدر السابق، ص ٣٨٠-٣٩٠.
- ١٧- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٠.
- ١٨- رئيس أركان الجيش التركي، تزعم انقلاب أيلول ١٩٨٠، وتولى رئاسة الدولة معلناً حكماً عسكرياً، ثم أصبح رئيساً للجمهورية ابتداءً من كانون الأول ١٩٨٢ وحتى تشرين الأول ١٩٨٩. جلال عبدا لله معوض، المصدر السابق، ص ٢٤-٢٥.
- ١٩- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٠ - ١٨١.
- ٢٠- ديفيد ماكدوال، تاريخ الاكراد، ترجمة راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٢٨.
- ٢١- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٢ "درية عوني، الاكراد، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٧.
- ٢٢- درية عوني، المصدر السابق، ص ٨٦.
- ٢٣- نسبة الى توركوت أوزال، الرئيس الثامن لتركيا، أسس حزب "الوطن الأم" في ايار ١٩٨٣، وامسك يوسف إبراهيم الجهماني، دمشق، ١٩٩٩، ص ٢٥٠-٢٥٤.
- ٨- وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكوردية في تركيا، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ١٧٩.
- ٩- هايينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، ٢٠٠٠، ص ٨٦.
- ١٠- محمد نور الدين، حجاب...، ص ١٠٩.
- ١١- عبدالله أوج آلان، الدفاع عن شعب، مطبعة البحر الأبيض، (د. م)، ٢٠٠٥، ص ١٦٧.
- ١٢- عبد الفتاح علي يمحي، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- ١٣- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٠.
- ١٤- ترجع جذور هذا الحزب الى سنة ١٩٤٨، وكان يسمى بحزب الأمة ثم أصبح في سنة ١٩٥٤ الحزب الوطني الفلاحي، في آب ١٩٦٥ استأثر الب ارسلان توركيش بقيادته، وأعلن في تموز ١٩٦٨ عن تأسيس معسكرات تدريب للشباب-الوطنيين- المتطرفين المنتمين لحزبه، وقادت تلك التنظيمات المسلحة سلسلة من الاعتداءات على خصومهم، وفي شباط اتخذ الحزب اسماً جديداً وهو (الحركة القومي) وأطلق توركيش على نفسه "المرشد الأعلى"، ومنذ نيسان ١٩٦٩ بدأت عمليات القتل التي كان ينفذها كوماندوز الحزب (بوز كورتلار) والذين أطلق عليهم "الذئاب الرمادية" وبدأت آنذاك حركات واسعة في

- ٢٩- مقتبس من: ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ٦٣٠.
- ٣٠- ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ٦٣٠.
- ٣١- ابراهيم الداوقوي، المصدر السابق، ص ٢٩٧.
- ٣٢- حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ٣١٤.
- ٣٣- للاطلاع على اعمال الحكومة التركية في مجال تدمير القرى الكوردية وتهجير سكانها ينظر: ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ٦٣٧.
- ٣٤- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية، وصراع الخيارات، بيروت، ١٩٧٧، ص ٩٦.
- ٣٥- حول اتفاقيات الملاحقة الساخنة وباقي اتفاقيات الحدود ينظر:
- Robert Olson, The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations: from World War I to 1998, U.S.A, 1998, pp.48-58;
- بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركي وأثرها في كردستان، دهوك، ٢٠٠٤، ص ٣١٧-٣١٨.
- ٣٦- إبراهيم الداوقوي، المصدر السابق، ص ٢٩٨.
- ٣٧- التفاصيل في : المصدر نفسه، ص ٢٩٧ - ٢٩٩.
- ٣٨- المصدر نفسه، ص ٣٠٦.
- ٣٩- ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ٦٣١.
- ٤٠- ويتوزع هذا المبلغ ايضاً على مساكن حراس القرى ورجال الشرطة والسجون والمخبرين والتعويضات الاضافية التي تدفع للعاملين في مناطق الجنوب الشرقي، فضلاً عن شراء الاسلحة لعمليات تمشيط
- منذ ذلك التاريخ بقابض توازنات القوى بين أجنحة الحزب المختلفة، ولا يوجد بين السياسة الأتراك منذ رحيل أتاتورك، من اثر في السياسة التركية بالقدر نفسه الذي ارتبط باوزال، بحيث يمكن تسمية الفترة (١٩٨٣-١٩٩٣) بـ "الحقبة الاوزالية في السياسة التركية"، وقد امتلك اوزال مقومات كاريزمية(اتاتورك). ينظر: الموقع الالكتروني الحكومي التركي على العنوان التالي:
www.cankaya.gov.tr/eng_html/ozal.html.
- ٢٤- اسسه توركوت اوزال *Turgut Ozal* في ايار ١٩٨٣، وهو حزب يميني، وحاول اخذ مكان حزب العدالة بزعامة ديميريل، فاز في انتخابات ١٩٨٣ بـ ٢١١ مقعداً من أصل ٤٠٠ وهو مجموع مقاعد المجلس الوطني التركي، وتمكن لأول مرة، منذ اعلان التعددية الحزبية، تشكيل حكومة بفردده ، دون الدخول في ائتلافات. اتخذ الحزب "نحلة تحوم حول خارطة تركيا" شعاراً. ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص ١٨٦.
- 25- Erik J. Zürcher, turkey: a Modern History, London-New York, 2001, p.298.
- ٢٦- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٤.
- ٢٧- حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، مصر، ٢٠٠٢، ص ٣١٤.
- ٢٨- إبراهيم الداوقوي، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

- ٥٢- محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص ١٣٣.
- ٥٣- ديفيد ماكديوال، المصدر السابق، ص ٦٣٦ - ٦٣٧.
- ٥٤- محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص ٩٢ " وللتفاصيل ينظر: شهادات الناجين من سجن دياربكر، منشورات الطليعي لعمال كردستان، (د. م)، آذار ١٩٨٥.
- ٥٥- ينظر: كريم محمد حمزة ودهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٩٥-٩٧.
- ٥٦- محمد نور الدين، حجاب...، ص ٢٤٩ - ٢٥٥.
- ٥٧- ديفيد ماكديوال، المصدر السابق، ص ٦٣٥ - ٦٣٦ " وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٦.
- ٥٨- ديفيد ماكديوال، المصدر السابق، ص ٦٣٥ - ٦٣٦.
- ٥٩- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٦.
- ٦٠- عمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة على حماية دوره في حماية النظام وصيانتته من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرع تدخله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل، وبعد انتهاء نظام الحزب الواحد في ١٩٤٥، الذي كان وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش عام ١٩٦٠- بعدما تعرض نفوذه للاهتزاز في عهد عدنان مندريس في الجبال-بالاشتراك مع قوات الجيش- التي ينشط فيها عناصر حزب العمال الكوردستاني، محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص ٩٦، ١٠٠.
- ٤١- هاينتس كرامر، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- ٤٢- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٥.
- ٤٣- ابراهيم الداوقوي، المصدر السابق، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
- ٤٤- محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص ٩٦.
- ٤٥- ابراهيم الداوقوي، المصدر السابق، ص ٣٠٥.
- ٤٦- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٥.
- ٤٧- ديفيد ماكديوال، المصدر السابق، ص ٦٣٣.
- ٤٨- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٠. تذكر إحدى الإحصائيات بان تركيا بين عامي ١٩٢٣ و١٩٨٧، وضعت تحت الأحكام العرفية لفترات مجموعها ٢٥ سنة و ٩ اشهر و ١٨ يوماً، أي ما يعادل ٤٠٪ من تاريخها الجمهوري، وهذا يفسر جلياً الدور القوي للعسكر في الحياة السياسية التركية. ينظر: محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨١.
- ٤٩- محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص ١٢٨.
- ٥٠- ديفيد ماكديوال، المصدر السابق، ص ٦٣٧.
- ٥١- جوناثان راندل، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٣١.

شخصية" اق بولوط في مواصلة دوره السياسي المهيم في إدارة شؤون الحزب والحكومة والدولة، حتى ساد آنذاك لدى الصحف التركية والأحزاب المعارضة ان اوزال يحكم من خلف الستار، ويجمع فعلياً بين رئاسة الدولة والحزب الحاكم والحكومة"، وواصل اوزال، بصعوبة معينة، ممارسة هذا الدور بدرجة او أخرى إبان رئاسة مسعود يلماز *M. Yilmaz* للحزب والحكومة منذ حزيران ١٩٩٠ وحتى تشرين الأول ١٩٩١، وهي "صعوبة" نبعت من قوة شخصية يلماز وديناميكيته مقارنة بسلفه، وزاد الأمر "صعوبة" تعامل اوزال مع حكومة ديميريل الائتلافية بعد انتخابات ١٩٩١. جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص ٢٦.

٦٢- المصدر نفسه، ص ٣٣.

٦٣- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص ١٨٦.

٦٤- ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ٦٣٧.

٦٥- المصدر نفسه، ص ٦٣٩.

٦٦- جوناثان راندل، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

٦٧- ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ٦٤١.

٦٨- يعد عام ١٩٩١ عاماً فاصلاً في تاريخ الحركة الكوردية في تركيا، فقد اقر البرلمان التركي في ١٤/٤/١٩٩١ مشروع قانون مكافحة الإرهاب وقانون العفو المشروط. وتم بموجب القانون الاخير العفو عن ٤٦ الف سجين، بينهم من شارك في عمليات تصفها الحكومة التركية (بالارهابية) لحزب

الخمسينات-الى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة. غير انه حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور ١٩٦١، الذي أعقب دستور ١٩٦٠، وهي "مجلس الأمن القومي"، ويتكون هذا المجلس من: رئيس الوزراء، رئيس الأركان العامة، وزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية، قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الجندرية، ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة، ويقدم توصياته بشأنها الى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي. وتتعدى حدود نقاشاته تلك القضايا أحيانا الى الشؤون الاقتصادية والتربوية وحتى المواصلات، ورغم ان ما يتخذه المجلس ليس سوى توصيات غي ملزمة للحكومة، الا أن الحكومات المتعاقبة لم يصدف أن رفضت أي توصية. للمزيد عن دور الجيش في السياسة التركية ينظر: وليم هيل، الجيش التركي والسياسة، في: تركيا المجتمع والدولة، تحرير: اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، ترجمة: حمدي حميد الدوري، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٦٧-٩٧" محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية...، ص ٨١-٨٦" مخلوف سليمان، المؤسسة العسكرية التركية: رصد ودراسة تحليلية، دمشق، ٢٠٠١.

٦١- قرر اوزال اختيار رئيس البرلمان يلدرم اق بولوط *Y. Akbulut* لخلافته في رئاسة الحزب والحكومة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وذلك ليستغل "ضعف

- العمال الكوردستاني. اما القانون الأول فاشتمل على عدة إصلاحات ديمقراطية من أهمها إلغاء القانون (٢٩٣٢) الصادر عام ١٩٨٢ بشأن التحدث باللغة الكوردية وإلغاء المواد ١٤١ و١٤٢ و١٦٣ من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الإيديولوجية، أي الدعوة الى أفكار ومبادئ يسارية ودينية متطرفة، وإنشاء او عضوية أحزاب تتبناها، فضلا عن فرض عقوبة السجن (٢٠) عاماً بدلاً من الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد الدولة والمشاركة في العمليات الإرهابية. سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٤٣.
- ٦٩- التفاصيل في: محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص١٢٨ _ ١٢٩.
- ٧٠- ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص٦٤١ - ٦٤٣.
- ٧١- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص١٨٨
- ٧٢- أسفرت انتخابات تشرين الأول ١٩٩١ البرلمانية عن هزيمة حزب "الوطن الأم" الحاكم، بعد احتلاله المركز الثاني بحصوله على ٢٤ ٪ من إجمالي الأصوات، و١١٥ مقعداً في البرلمان، فيما جاء في المركز الأول حزب "الطريق الصحيح" بنيله ٢٧ ٪ من اجمالي الأصوات و١٧٨ مقعداً، وجاء في المركز الثالث الحزب "الديمقراطي الاجتماعي الشعبي" (SHP) بحصوله على ٨,٢٠ ٪ من إجمالي الأصوات و٨٨ مقعداً في البرلمان. وفي ١٩٩١/١١/٢ شكل ديميريل حكومة ائتلافية ضمت حزبه والحزب الأخير. وتعد هذه
- الحكومة سابع حكومة يرأسها ديميريل، منذ منتصف الستينات، وثالث حكوماته الائتلافية منذ ذلك الحين. جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٣٧-٣٨.
- ٧٣- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص١٨٨.
- ٧٤- المصدر نفسه، ص١٩١.
- ٧٥- ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص٦٤٢.
- ٧٦- جوناثان راندل، المصدر السابق، ص١٢٥.
- ٧٧- جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٣٨.
- ٧٨- زعيمة حزب الطريق الصحيح، وأستاذ الاقتصاد، وأول امرأة تتسلم رئاسة الوزراء في تركيا، وثاني امرأة بعد بناظير بوتو، تتقلد المنصب في العالم الإسلامي، تسلمت رئاسة الحزب والحكومة بعد تولي ديميريل رئاسة الجمهورية في سنة ١٩٩٣، وبقيت في المنصب حتى انتخابات ١٩٩٥، ودخلت بعد ذلك في ائتلاف حكومي قصير العمر مع اربكان، اضر كثيراً بمستقبلها السياسي، وعرف عنها "بولاتها الكبير لديميريل". ينظر:
- John Murray Brown, Tansu Çiller and the Question of Turkish Identify, World Policy Journal. Volume: 11. Issue: 3. Publication Year: 1994.pp.56-60.
- ٧٩- جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص٣٨.
- ٨٠- ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص٦٥٣.
- ٨١- ينظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص١٠٠.